بالحوار أو دونه.. المؤتمر أمام مسؤولية تاريخية ووطنية

■ أحمد عبد العزيز

■ نهج الحوار مع الآخر ، ظل على الدوام السمة الأبرز والأهم لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام منذ انتخابه رئيساً للبلاد في ١٧ يوليو ١٩٧٨م ، في ظل ظروف عصيبة كانت سائدة حينها لم ينفع معها اي سلاح لتجاوزها سوى لغة الحوار وعندما انشىء المؤتمر الشعبي العام، بوعائه الوطني الواسع والعريض لم يتم الا عبر الحوار، الذي صبغ المؤتمر الشعبي العام بهذه الصفة الحضارية عبر مسيرته ليحقق القائد للوطن عهد الهدوء والاستقرار والالتفاف الوطني في البلاد للعمل والبناء والاعمار بعيداً عن العنف والاحتراب والدمار.

عندما انتقل الشعب اليمني في ٢٢ مايو ١٩٩٠م الى اهم انجازاته الثورية بقيام الوحدة الخالدة ما كان لهذا الانجاز التاريخي العظيم ان يتحقق اذا لم يكن الحوار حاضراً حينها

وخلال الفترة الانتقالية وماتلاها من السنوات الاولى من عمر الوحدة يشهد تاريخنا الحديث كيف كانت تلك المرحلة مليئة بالتحديات والتناقضات الكبيرة والتي كان من الممكن ان تعصف بالمشروع الوحدوي لولا نهج الحوار الذي جسده فخامة الرئيس وصولاً الى مواجهة اكبر التحديات والمحطات المفصلية في تاريخ اليمن الحديث عندما اختارت فئة ضالة قطع الحوار والتنصل من المواثيق واعلان الانفصال والاحتراب والدمار في صيف ١٩٩٤م وعندما لم تجد الشرعية الدستورية بداً أو خياراً سوى الدفاع عن الوحدة وتثبيتها لانها خيار الشعب وقدر اليمن

وانتهت فتنة ١٩٩٤م لكن ذيولها استمرت لسنوات تالية شهدت محطات انتخابية وديمقراطية عدة ، وتباينات ومماحكات سياسية لم تقل خطورة عن ما سبقتها من تحديات كبيرة ماكان للبلاد أن تتجاوزها لولا حكمة الرئيس القائد وتمسكه ومعه المؤتمر الشعبي العام بنهج الحوار والصبر والتنازلات من أجل الوطن

بالحوار نفسه وبذات المبدأ القوي قبل المؤتمر الشعبي العام على مضض باتفاق فبراير ٢٠٠٩م، مع أحزاب اللقاء المشترك والذي بموجبه تم التمديد لمجلس النواب سنتين إضافيتين وترحيل الانتخابات إلى إبريل ٢٠١١م ليقدم المؤتمر الشعبي العام بذلك تنازلات كبيرة متحملاً المراوغة والتسويف واساليب الابتزاز من أحزاب المشترك الممثلة في البرلمان في الوقت الذي كان بمقدور المؤتمر الشعبي العام أن يمضي في إجراء الانتخابات وإجراء الاصلاحات السياسية وغيرها، مع بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية، لكنه آثر أن يوسع دائرة المشاركة السياسية من الأحزاب وخاصة أحزاب اللقاء المشترك التي كانت أكثر طرفاً إستفادة من هذا التأجيل دوان سواها

وخلال فترة التأجيل المقررة بسنتين كان يفترض أن تنجز مهام محددة وهدف عام أهمها الاصلاحات السياسية التي تحتاج إلى إجراء تعديلات دستورية وبرلمانية شاقة عبر الحوار، كما حددها إتفاق فبراير ٢٠٠٩م لكن المؤسف ورغم إنقضاء أكثر من نصف المدة المحددة لم يتم تحقيق أي شيء ملموس في هذا الاتجاه بسبب إصرار احزاب المشترك على تعطيل الحوار عبر التسويف وعبر الاستغلال السيء للظروف والاوضاع التي تمر بها البلاد ، فتمادوا في رفع سقف الشروط والمطالب غير المنطقية وذلك لتحقيق مكاسب غير مشروعة على حساب الاهداف والغايات الوطنية المنشودة

إن تعطيل المشترك لمبدأ الحوار وبالتالي محاولته عرقلة إجراء إصلاحات دستورية تم وعن تعمد وسبق إصرار من قبل المشترك التي تحرص على تحقيق مصالح حزبية ضيقة على المصالح الوطنية بشكل غريب ويدعو إلى الحيرة

جماهير الشعب وبما امتلكته من وعي سياسي كبير إكتسبته من ممارستها الديمقراطية تدرك اليوم ما يدور حولها وتعرف من يقف مع الحوار ويسعى إليه ويقدم التنازلات لتحقيق أهداف وغايات وطنية ، ومن يستخدم الحوار وسيلة رخيصة لتحقيق أهداف واجندة خاصة بها أو تعطيله وبالتالي محاولة تعطيل اي خطوات وطنية لتطوير النظام السياسي

لكن يبقى من المؤكد وفي كل الاحوال أن الكرة لا تزال في ملعب المؤتمر الشعبي العام وعليه أنه يمضي لتنفيذ اتفاق فبراير وإجراء اصلاحات دستورية وصولاً إلى إجراء الاستحقاقات الانتخابية القادمة في موعدها ، لأنه في كل الاحوال يمتلك الشرعية الدستورية والاغلبية النيابية والمساندة الشعبية لتحقيق تلك الاهداف والغايات الوطنية الملحة والعاجلة□

المشترك والشرعية الدستورية

■ إذا كنت قد أشرت فيما مضى إلى أن أحزاب اللقاء المشترك قد استمرأت سياسة المماطلة من باب تعطيل الاستحقاق الانتخابي النيابي، فإن القول ليس من باب الإساءة أو الاستهداف أو المبالغة، بل إن الهدف من ذلك هو إظهار الحقيقة وإبراز جوهرها لمن لا يعرفون بواطن الأمور، أو الذين مورست ضدهم سياسة التجهيل والتضليل، وبناء على ذلك: هل أوفت كتل اللقاء المشترك بما التزمت به يوم ٢٠٠٨/٨/١٧م أمام مجلس النواب؟

د. علي مطهر العثربي

لقد جاء يوم الثامن عشر من اغسطس ٢٠٠٨م وانتظر مجلس النواب كثيراً، وأجل افتتاح الجلسة لإعطاء فرصة ليتمكن اللقاء المشترك من تقديم ما التزم به ممثلوه في جلسة اليوم السابق، وطال انتظار المجلس لعل كتل اللقاء المشترك تستفيد من ذلك، لكن كانت الصورة واضحة من خلال ما طرح الدكتور عبدالرحمن بافضل رئيس كتلة التجمع اليمني للاصلاح يوم ٢٠٠٨/١٧م الذي اختتم تأكيده على الوفاء بما تم الاتفاق عليه بالأيمان المغلظة وأشهد على ذلك الله ثم المجلس والشعب والعالم، وقال في حالة تعذر توافق أحزاب اللقاء المشترك على أسماء ممثليهم في اللجنة العليا للانتخابات فإن من حق الأغلبية أن تتخذ ما تراه صواباً، وهذا دليل قاطع على أن أحزاب اللقاء المشترك تعيش حالة من الصراع الذي تحاول إخفاءه وتؤجل إعلانه بأساليب المماطلة ونقل المشكلة الى الآخرين، ولذلك فقد كان على مجلس النواب أن يتخذ خطوات إجرائية تكفل المضي في اتجاه تنفيذ الحق الدستوري، كذلك كان أمام المجلس إما التصويت على مشروع القانون الذي صوت على مواده مادة مادة في اليوم السابق أو التصويت على استمرار القانون النافذ ليستمر العمل به، وقد اتخذ المجلس الإجراء النافذ وصوت على قائمة مكونة من ١٥ مرشحاً لعضوية اللجنة العليا للانتخابات لرفعها لرئيس الجمهورية ليختار من بينهم سبعة ويصدر بهم قراراً جمهورياً، وقد اشتملت قائمة الخمسة عشر الممثلين السابقين لأحزاب اللقاء وكانوا ضمن قوام اللجنة الذين صدر بهم قرار جمهوري برقم ١٢ لسنة ٢٠٠٨م في ٢٦ اغسطس من نفس العام، وقد أظهر رئيس الجمهورية بحكم مسؤولياته الدستورية حرصاً غير عادي على ضرورة مشاركة كل القوى السياسية في صنع الاستحقاق الديمقراطي ولكي لا تحكم تلك الاحزاب على نفسها بالفناء عندما تفقد شعبيتها جراء عدم المشاركة، ولذلك وجه في ٢٩ اغسطس ٢٠٠٨م رسالة الى رئيس وأعضاء المجلس الاعلى للقاء المشترك خاطبهم فيها بالقول: «تعلمون أن مقتضيات المصلحة الوطنية فرضت علينا الحوار والتشاور اللذين استمرا أكثر من ستة وشهرين تقريباً حول كل ما يخص القضايا السياسية المتعددة، التي منها ما يتعلق بالتعديلات الدستورية وتعديل قانون الانتخابات وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والحفاظ على السلم الاجتماعي والوقوف ضد عناصر التمرد والفتنة في بعض مديريات محافظة صعدة والعناصر الانفصالية الخارجية على الدستور والقانون التي تسعى الى الإضرار بالوحدة الوطنية وإثارة الشغب والفوضى في بعض المحافظات الجنوبية، كما أكد في رسالته أن المعارضة جزء لا يتجزأ من مكونات النظام السياسي وطالبها بأن تمارس دورها في إطار الالتزام بالدستور والقوانين النافذة واحترام قواعد الممارسة الديمقراطية التعددية التي تقضي باحترام الاقلية من الاغلبية في الاضطلاع بمسؤولياتها في إدارة شؤون الدولة وفقاً للبرنامج الذي نالت بموجبه ثقة الشعب»..

كانت تلك الرسالة التي جاءت معبرة عن حرص الرئيس على مشاركة كل القوى السياسية في صنع الحدث الديمقراطي النيابي انطلاقاً من مسؤولياته الدستورية قبل أداء اليمين الدستورية، حيث من المفترض أن تحترم أحزاب اللقاء المشترك المسؤوليات الدستورية، وتقدر عالياً حرص رئيس الجمهورية على ممارسة تلك المسؤوليات بأمانة وإخلاص لما من شأنه المضي في طريق التحديث والتجديد في النظم الانتخابية والنظم السياسية بما يحقق المصالح العليا للوطن، وكان على تلك الاحزاب أن توجه ممثليها في اللجنة العليا للانتخابات بضرورة أداء اليمين الدستورية بعد ذلك العناء كله لندخل مرحلة جديدة، فهل فعلت ذلك أحزاب اللقاء المشترك، أم أنها لم تعر أحداً احتراماً، ولم تلتزم بالدستور والقانو؟ ذلك ما سنتناوله في العدد القادم بإذن الله.□

إلى أين نتجه؟! «4»

■ إن غباء وجهل بعض قيادات المعارضة- وتحديداً أحزاب ما تسمى باللقاء المشترك- بالمصير الذي ينتظر بلادنا جراء ما تشهده بعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية من أعمال تخريب ونهب للممتلكات وتقطع للمواطنين ورفع الأعلام التشطيرية والدعوة إلى الانفصال أو كما قال الخائن علي سالم البيض وهو في غيبوبة سياسية في أحد اسطبلات العمالة والخيانة خارج الوطن «فك الارتباط».. هذه الصورة وإن كانت وبكل يقين وتأكيد لاتستطيع جر الوطن- وطن الثاني والعشرين من مايو العظيم- الى النفق المظلم كما تحلم وتخطط لذلك الدوائر الاستخباراتية الخارجية.. ولكنها دون شك أعمال تعيق تطور ونماء الوطن والمواطن وتساعد على إغلاق أبواب الاستثمارات الوطنية المهاجرة والأجنبية، مما يعني اتساع رقعة الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على حياة شعبنا سلباً.

اقبال علي عبدالله

من نافل القول إن المتتبع لخطب وأحاديث فخامة الأخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- منذ اندلاع الأزمة بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية أواخر عام ٢٠٠٦م من قبل أحزاب اللقاء المشترك، سيدرك أن اليمن الذي انتصر لإرادة شعبه في الوحدة والديمقراطية استطاع رغم إمكاناته المتواضعة أن يحقق المنجزات الكبيرة التي جعلته قبلة نور واحترام وتقدير العالم كله.

تلك الانجازات التي تحققت تحت قيادة فخامة الرئيس وحزب غالبية أبناء الوطن المؤتمر الشعبي العام.. شوكة وحجر عثرة أمام تنفيذ مخطط القوى الخارجية الداعمة للعدو الصهيوني في تقسيم المنطقة وإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط الجديد والذي نبهت الى خطورته بلادنا في وقت مبكر ودعت الى وحدة الصف العربي واصلاح منظومة عمل وتحرك الجامعة العربية وإنهاء حالة الاختلافات والأزمات العربية - العربية.. من هنا كان التآمر على وطن الثاني والعشرين من مايو ٩٠م، وللأسف بل والعيب والخزي أن بعض قادة أحزاب اللقاء المشترك لعدم نضوج وعيهم السياسي وقراءاتهم الصحيحة للواقع المتغير باستمرار من حولنا، قد انجروا تحت ذرائع وأوهام أقل ما يمكن وصفها بالتآمرية ليس فقط على الوطن والشعب بل حتى على أنفسهم وإن كانت هذه طبيعة تكوينهم..

فعملوا على تفخيخ الحياة السياسية من خلال المكايدات وخلق العراقيل وأخيراً وليس آخر هروبهم من تعهداتهم بشأن اصلاح العملية السياسية في البلاد.. والحقيقة أن حزبنا المؤتمر الشعبي العام قد وسع صدره وكبر عقله أمام أولئك القادة في المشترك علّهم يعودون الى جادة الصواب، في الوقت الذي يدرك الجميع- وقادة المشترك في مقدمتهم- انهم لا يمثلون رقماً سياسياً ولا شعبياً وقد هزمهم الشعب في كل استحقاق وطني، وما هم إلا مجرد بالونات تُنفخ من خارج الوطن وتتغذى بأوكسجين الاستخبارات الخارجية..□

هيئة مكافحة الفساد في عامها الثالث

■ أعادت الهيئة العليا لمكافحة الفساد انتخاب قياداتها وفقاً للائحة الهيئة بعد انقضاء عامين على بدء نشاطها.. وبقدر ما أبارك لهم شخصياً بتجديد الثقة فإنني أشفق عليهم من تحمل هذه المسؤولية - وإن كان البعض منا لا يرى الا بريق المنصب - فقد مرت سنتان من عمر الهيئة لعل فترة التأسيس قد أخذت جلها علاوة على أن مهمة مكافحة الفساد مهمة غير عادية تستوجب وقفة جمعية لمختلف شرائح المجتمع والا يرمى العبء على الهيئة وحدها، وإن كانت هي المسؤولة الأولى عن مكافحة الفساد، لأن هذا عملها بالأساس، وما أنشئت الا لذلك.. إذ توزع أعضاؤها بحسب التخصص على قطاعاتها إضافة الى استعانتها بمن تراه من الكفاءات المتخصصة من خارج الهيئة وهذا من حقها.. غير أن ندرة الاعمال المنجزة تكاد توحي بأن هناك بطء في أداءها لأعمالها وهي أدرى بالأسباب ولا أخفي أنه لا توجد لدي معلومات تمكنني من أن أقوم بتصويب أي بيانات أو معلومات أو توجيه نقد مباشر للهيئة لقصورها في أداء أعمالها، ولعل ما ورد في برنامج آخر الاسبوع من اعتراف مقدمه بأن هناك قصوراً في فهم عمل الهيئة من قبل وسائل الاعلام نفسها حينما استضاف البرنامج رئيس قطاع الاعلام بالهيئة ورئيسة منظمة نماء التي قدمت له واقعة بالاسم حيث رد متحججاً بأن ذلك من أعمال الإدارة ولا يدخل في اختصاص الهيئة مما زاد حيرتي، وبذلك فقد صرت لا استطيع التمييز أو التفريق بين الجمرة والتمرة بعد هذا الرد، لأنه مازال الامر ملتبساً علي بخصوص تنازع الاختصاص بين كل من الهيئة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من جهة وبين الهيئة ونيابات ومحاكم الأموال العامة من جهة ثانية، ولكني قلت ليكن الامر كيفما يكون فنحن بحاجة الى أكثر من جهاز لمقارعة الفساد المستشري في مختلف مفاصل أجهزة الدولة وهيئاتها، وقد صار مجرد الحديث عن الفساد في نظر الغالبية نوعاً من أنواع النكتة المقيتة.. فهل تعيد لنا هيئة مكافحة الفساد الثقة بضرورة اقتلاع هذا الداء الذي يهدد كيان الدولة كما يهدد وجود المجتمع.. أم أنها ستظل تحصر عملها بمديري العموم والقيادات العليا الذين لم يقوموا حتى الآن بالاستجابة بتقديم إقرارات الذمة المالية..؟!□

أحمد محمد راجح

هدنة سياسية

■ أصدقكم القول أنني تعبت من مقالاتي السياسية التي كتبتها للعزيزة «الميثاق» خلال العقد المنصرم من الآن ومعظمها مواجهات وكر وفر و«دوشنة» أسهم «المشترك» بنصيب وافر فيها، فتعالوا الى استراحة أو لنقل الى هدنة لعدد او لعددين بعيداً عن «الرفيس» السياسي، لتقرأوا معي هذه اللقطات الساخرة ولكن من دون سياسة.

علي عمر العيسعري
sayari13@hotmail.com

عمامة الشيخ محمد عبده

اشتهر الشيخ محمد عبده أيام توليه القضاء أنه إذا أراد الحكم على متهم بالبراءة أزاح عمامته الى الوراء من رأسه، وإذا أراد الحكم بالسجن أو ما شابه مال بالعمامة الى الأمام بحيث تغطي نصف جبهته، وذات يوم تهيأ ليتلو حكماً على متهم، فمد يده الى عمامته..فصاح المتهم: والنبي ما توجهها لقدام!

أطفال كبار

ضاقت «لاري استور» وهي أول سيدة اشتركت في مجلس العموم البريطاني- بالاعضاء الذين كانوا كثيراً ما يجتمعون عليها ويتكتلون ضدها، ومرة قالت في تهكم لاذع: إنني أعرف شؤون الاطفال معرفة تامة، فقال بعضهم: طبعاً لأن لك أطفالاً.. فقالت: بل لأني أقابل ستمائة طفل كل يوم تحت هذه القبة!

السهل والصعب

كان الكاتب الأمريكي مستيفان ليكوك» يحاضر في بعض المؤلفين الشبان، فسألوه: كيف تكتب مقالاتك الفكاهية؟ فأجاب: كل ما يجب عمله هو أن يحس الواحد ثم يكتب ما يحس به، فقالوا له: أهذا كل ما في الأمر؟! فرد عليهم: إنه كما ترون سهل، ولكن الصعب هو الاحساس!

من رقيق الشعر

قامت تُظَلِّلُني من الشمس
نفسٌ أحبُّ إليَّ من نَفْسِي
قامت تُظَلِّلُني، ومن عَجَبٍ
شمسٌ تُظَلِّلُني من الشمسِ

(ابن العميد)

المشترك ومخالب الشر

أحمد الشريفي

■ بدلاً من أن يساهم في تنمية وأمن الوطن ويكون شريكاً فاعلاً في النهوض باليمن أنتهج تكتل المشترك طريق الانحراف بعد أن تملكه اليأس في استغفال الجماهير اليمنية التي تعرف عن المشترك ما يحاول جهله عن نفسه. لم يكن أمام المشترك الذي حاول تغيير مبادئه وبلع أيديولوجية أحزابه المتناقضة سوى المجاهرة والعداء للوطن مشركاً بكل ثوابته علّه يحظى بصفقة سياسية وشهادة مزورة تعترف بوجوده ككيان له فاعليته وشعبيته في الساحة وما كان المشترك يظهر نواياه الشريرة بهذه السرعة لولا انكشاف شعاراته التي تخفي خلفها طويلاً لقد كان يتباكى ويذرف دموع التماسيح لاستمرار حرب صعدة ويطالب بضرورة إيقافها لتتفقة الأجواء -حسب زعمه- وما أن أوقفت الحرب وتم الإذعان لشروط الحكومة حتى جن جنونه لأن المشترك كان يرى بأن استمرارها يمثل ورقة ضغط على الحكومة مغيباً كل الحسابات الوطنية كالوحدة والأمن والاستقرار لكنه كان يؤمل بالحراك ويمني نفسه بأنها الورقة الأكثر ضغطاً على الحكومة، فعلى استحياء توارى عن الانظار في مسألة رفع الأعلام التشطيرية وأكثر من النواح على غياب الأمن ووصفه بالانفلات الذي تسبب بقتل الأبرياء وقطع الطرقات وإثارة الشغب وإحراق المنشآت متسائلاً وبحذلقة سياسية عن غياب القانون وهيبة الدولة التي انتهكت مع ان المشترك كان يعرف الإجابة لو وجه تساؤله لبعض أعضائه ممن يتماهون مع الحراك ومع هذا أدركت الحكومة ضرورة تفعيل القانون وما أن شرعت في ذلك أيقن المشترك بأن الوصول إلى السلطة أصبح مستحيلاً وبأن أوراقه تساقطت فبأي وجه بعد كل ذلك يحاور المؤتمر وعلى أي ظهر يستند بعد أن أصبحت شعاراته بلا معنى وأصبح قيادات بلا أنصار فأندفع لمقايضة الأمن والتنمية مقابل مصالحة الشخصية وأنتهج أسلوب الإنتحار حين أقدم على الدعوة لمناصرة الحراك الانفصالي وإقامة أعمال الفوضى والشغب تضامناً مع من يطاردهم القانون فوضع نفسه بموقف لا يحسد عليه كونه كشف عن ما يخفيه وما يؤمن به وكشر عن مخالبه الحقيقية كما كشف بذلك التصرف اللامسؤول والمدرك لعواقبه عن حجمه الحقيقي في الساحة حيث لم يتجاوز عدد أنصاره الثلاثة الاف شخصاً فضلاً عن انحصاره في أمانة العاصمة ومحافظات تعز والبيضاء والحديدة فيما فضلت المحافظات الأخرى عدم الالتفاف لبيانات المشترك وتشنجاته التي تنتصر لقياداته المأزومة وليس للشعب.

الغريب في تصرفات المشترك هي تلك التبريرات لإقامة أعمال الشغب ففي محافظة البيضاء التي شهدت بداية شغب المشترك قال عنها بأنها تأتي احتجاجاً لما تعانية البيضاء من إنطفاءات في الكهرباء وغلاء المعيشة ليجعل الجميع يتساءل لماذا لم تطالب بتلك الحقوق طوال الفترة السابقة وأنما الآن..؟ بعد أن حدث الطلاق السياسي بين قيادة المشترك والمؤتمر.

والإجابة لا تعني سوى أن قيادة المشترك تستخدم السذج من أنصارها متى ما فقدت مصالحها لا متى ما فقدت المصالح العامة ولله في خلقه شئون..□

زاوية حارة

فيصل الصوفي

ليس بالأعلام والخطب يعيش الانتماء الوطني

■ تتسابق مجموعات على صنع أكبر علم جمهوري يمني، وفي عدن رفع قرب القصر الجمهوري بحي فتح أكبر علم حتى الآن عرضه ٧٥ متراً وارتفاعه ٨ أمتار وعلى سارية طولها ٢٠ متراً، وفي العاصمة رفعت منذ مدة أعلام كبيرة على منشآت وسفوح جبال، ومنظمة غير حكومية طالبت قبل أيام برفع العلم على مقرات الحكومة ومقرات أحزاب المعارضة وعلى السيارات، وفي بعض مديريات المحافظات الجنوبية طمست الأعلام الشطرية ووضع محلها علم دولة الوحدة.. كل ذلك جيد إذا كان القائمون به مهتمين حقاً بالولاء والانتماء الوطنيين.. رغم قناعتنا أن بعض الذين انخرطوا في معركة الأعلام مزايدون ويتقربون الى مصادر التمويل عن طريق ادعاء الحرص على الولاء والانتماء الوطني.. وزارة التربية والتعليم أعلنت عن خطة لدمج التربية الوطنية في مناهج التعليم بغية ترسيخ الانتماء والولاء الوطني.. وهذا أيضاً أكثر من جيد، وكان يتعين أن يتم من البداية دون انتظار حدوث اهتزاز في الانتماء والولاء الوطني، وهو بنظري اهتزاز طارئ حدث بسبب كثير من الملابسات، وسوف يزول بمجرد تلك الملابسات التي يشهدها الوضع الاجتماعي العام، والمشاكل والتعقيدات الاقتصادية والسياسية.

نقول ان كل تلك المظاهر مفيدة لجهة تقوية الشعور بالولاء والانتماء الوطنيين، ولكن يظل هذا المسعى مكوناً فوقياً قليل الأهمية إذا لم يدعم ببنية تحتية، أعني بالبنية التحتية ما يتعلق بحل المشاكل وتلبية احتياجات المواطنين في الحدود الدنيا على الأقل..

هناك فارق بسيط بين الانتماء الوطني والولاء الوطني.. فالانتماء الوطني هو الانتماء لوطن ولدت فيه وتعيش فيه، ولكن لا تشعر بالولاء إذا كنت غير مكرم فيه.. بينما مهاجر أجنبي في اليمن أو يمني في أمريكا أو غيرها قد يدينون بالولاء لأوطان لا ينتمون إليها لأنهم يعيشون فيها معيشة المكرمين.. هذا المواطن الذي يرفع العلم الشطري في الضالع ويشارك في التخريب لم يفعل ذلك لأنه فاقد الولاء والانتماءالوطنيين، ولا لأنه يرغب في استعادة نظام أفقره وقمع حرياته وانتهك آدميته، بل لأنه يحتج على وضعه.. فهو بلا عمل.. ولأنه غير قادر على تلبية احتياجات أسرته، في الوقت الذي يرى فيه أن آخرين لا موهبة لهم ولا سابقة في مال أو تجارة قد أصبحوا من أصحاب القصور والبنوك. قال لي أحدهم: أنا بلا عمل، وليس لدي مسكن، ولا حتى شبر من الأرض تحت سماءهذا الوطن..فكيف تحدثني عن ضرورة الانتماء والولاء لوطن أنا فيه فقير ومشرد.. أنا ابن هذا الوطن وموجود داخله، لكني اشعر بغربة.. غربة نفسية.. وقد قيل إن الإمام علي قال: الفقر في الوطن غربة!□

كلام جامح

عبدان دهيس

إجراءات الحكومة..!!

■ تبذل الحكومة -رغم كل الظروف والصعوبات والتحديات -جهوداً لا تقاس وتنفق الأموال الطائلة، وتسخّر الامكانات من أجل أمن واستقرار البلاد، والحفاظ على السلم الاجتماعي والسكينة العامة للمواطنين، وتحتل هذه القضية الى جانب قضية التنمية، الأولوية في مصفوفة برنامجها العام، الذي بموجبه نالت ثقة نواب الشعب، والمستمد من اتجاهات البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية، المتضمن مجمل القضايا والمتطلبات المرتبطة بحياة الناس وبنهضة وأمن البلاد، وقدم التعهدات والالتزامات بالعمل على تنفيذها والقيام بالإصلاحات المطلوبة في القطاعات التي تقتضي ذلك، وهناك تقدم وإنجاز ملموس - يحسب للحكومة - في هذا الإطار الا أن هناك من العابثين والمخربين الخارجين على الدستور والنظام والقانون، لا يروق لهم أن يروا الوطن صحيحاً معافاً وآمناً مستقراً ينعم بالهدوء والسكينة وتكلل أبناءه المحبة والوئام والسلام الاجتماعي، فلا يتورعون من القيام بالأعمال التخريبية والهدامة وتعكير صفو الأمن والاستقرار، والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة، وبث الفرقة والشقاق والمناطقية بين أبناء الوطن الواحد وإيقاف المواطنين الآمنين المسالمين وسلبهم ونهبهم وقتلهم ببطاقة الهوية، وقطع الطرقات، والتطاول على الثوابت الوطنية وقدسية الدولة وهيبتها، ورفع السلاح في وجه حماة النظام والقانون وحراس أمن الوطن والمواطن، والتغرير ببسطاء الناس للتداعي الى أفعال مضرة ومعادية لوحدة الوطن ،وهذا ما نشاهده في بعض المحافظات الجنوبية للأسف، حيث يتصدر مثل تلك الاعمال العبثية وغير القانونية عناصر فقدت مصالحها، ولفظها الشعب، ولم تعد مقبولة على الاطلاق بسبب تاريخها الأسود، وماضيها التآمري القذر..!

إن الإجراءات التي قامت وتقوم بها الحكومة للحفاظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة وحماية حياة وأرواح المواطنين والممتلكات العامة والخاصة في هذه المحافظات إجراءات قانونية تندرج في سياق أدائها لمسؤولياتها الوطنية التي حددها الدستور، وقد قوبلت بارتياح كبير من لدى كافة المواطنين الشرفاء والمكونات والفعاليات الاجتماعية الحريصة على أمن واستقرار الوطن وعدم التفريط بوحدته وسيادته.

إن مزيداً من الإجراءات الحاسمة تجاه العابثين أصبح مطلباً شعبياً فقد تمادى أولئك الخارجون على النظام والقانون كثيراً وزاد غرورهم بما لا يطاق والذي لا ينبغي السكوت عليه أو مهادنته، وهذا ما تفعله الحكومة الآن، وهو محل ارتياح وإعجاب عامة الناس..!□

بوضوح

ibnuneel@yahoo.com

ابن النيل

غزة ونحن

ألف يوم أو يزيد.. ومسلسل الحصار الصهيوني على بني قومنا في قطاع غزة الفلسطيني لايزال متواصلاً دون وجه حق، ولم تحرك أمة العرب ساكناً من أجلهم.

ألف يوم أو يزيد.. وفي القلب منها اثنان وعشرون يوماً من الحرب الصهيونية الضارية على هذا القطاع المنكوب.. نكل ما فيه ومنْ فيه، في غيبة الحد الأدنى مما تفرضه على جميعنا-حكاماً ومحكومين- ضرورات الواجب الوطني والقومي.

وفوق كل هذا وذاك مانزال نتحدث عن السلام المزعوم مع مغتصبي حقوقنا بقوة العدوان والتوسع، ولاتزال المبادرة العربية إياها بانتظار ان يتكرم العدو-مشكوراً- بمنحها ولو قدراً ضئيلاً من اهتمام كبار مسئوليه، دون جدوى.. فلا نحن استطعنا أن نفعل شيئاً لفك الحصار عن قرابة المليون ونصف المليون من اخوة الدم والعقيدة في قطاع غزة الفلسطيني المحاصر، ولا نحن استطعنا كذلك ان نسهم من جانبنا بأي جهد مؤثر.. سعياً لإعادة إعمار ما جرى تدميره من ممتلكاتهم ومنشآتهم الحيوية.. بفعل حرب الاسابيع الثلاثة إياها.

وعلى الجانب الآخر نرانا وكأنما قد تنصلنا -عرباً ومسلمين- عن مسئوليتنا المفترضة عن حماية أقدس مقدساتنا في عاصمة فلسطين التاريخية، حيث المخاطر الآنية التي باتت تهدد أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين بخطر الانهيار، بفعل مواصلة بني صهيون حفرياتهم المغرضة تحت جدرانه، بدعوى التنقيب عن آثار هيكلهم المزعوم، بينما يحتفلون على مرأى ومسمع من ملايينا بتدشين كنيس الخراب، بكل مايعنيه ذلك -صراحة- باعتباره جزءاً لايتجزأ من مقدمات بلوغ أوهامهم التوراتية إياها، بينما تتكاثر مستوطناتهم-بالمقابل- على اتساع خارطة الاراضي الفلسطينية المغتصبة، تحت شعار النمو الطبيعي لما سبق بناؤه منها، دونما أدنى اكتراث بأي مطلب مشروع لإيقاف تمددها، فلسطينياً كان أم عربياً أم دولياً أم حتى أمريكياً، وكأنما لم نعد نملك من جانبنا ازاء كل هذا الاستفزاز الصهيوني المتعمد.. سوى ان نتسول من الآخرين موقفاً مؤازراً للحق العربي، لدرجة انه لم يعد يخجلنا ان ينفرد هؤلاء الآخرون بمساعيهم الخيرة لفك الحصار عن فلسطين قطاع غزة المنكوب، ومايزالون، وقد تحملوا نيابة عنا ماينبغي ان نتحمله نحن من كبير مشقة وعناء.. والى حديثٍ آخر.□